

نظرية المجال النحوي

دراسة في البنى العاملة المولدة للمجالات النحوية

أ.م.د. لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملّي
كلية التربية/جامعة القادسية

المقدمة

هذه القراءة - فيما نعتقد - تقدم فهماً خاصاً لطريقة تفسير نحوية جديدة تصدر عن أصول نظرية قارة في المنظومة التراثية ، و تصورات غير قارة في مناهج التوسع اللغوي الحديث . وعند النظر إلى ما استقر من تلك الأصول في الجهد النحوي العربي نلاحظ الأسس النظرية التي انطلقوا منها ، و المفاهيم التي صدروا عنها ، و المناهج الإجرائية التي اعتمدها، و طرائقهم في التحليل التي استوعبت كل إفرزات اللغة في الاستعمال ، أو الصناعة . و يلحظ في تلك الأسس الآتي :

١- تجريد المفاهيم الأساسية في النحو على حسب جهاز نظري يوضح تلك المفاهيم في حالاتها المختلفة كالإسناد، والتعلق، والبناء، والربط ، والتوليد، والانفصال.
٢- دراسة الكلام في هدي العلاقة بين العامل و المعمول، وما ينتج عن تلك العلاقة من عمليات ربط عاملي، و تماسك بنيوي، وصحة دلالية.

٣ - النظر إلى قوة العوامل وضعفها، و ما فيها من قدرة استدعائية تكوينية أو بنائية على توليد مجالات نحوية تختلف كماً ونوعاً باختلاف العوامل المولدة ، و تدرجها في القوة .
وإن تلك الحالات المنظورة في تلك الأصول لها أبعاد بنائية، و أخرى دلالية لوحظت في الوضع اللغوي الأول، و أقرها التداول اللغوي ، و إن فهمها و الاقتراب منها يتطلب النفاذ إلى ذلك الجهد ، والاستعانة بما استجد في ميدان الدرس اللغوي الحديث للوصول إلى مقاربة منهجية تبلور طريقة تمكن من فهم حركة البنى اللغوية في متجها البنائي ، و قصدها الدلالي ، بما ينفع دارسي النحو وشداته في الوقوف على منهج أقرب إلى الفهم ، وأيسر على الإدراك .

أولاً : نظرية المجال النحوي

تأصيل المفهوم

اتضح لي أنّ هذه القراءة تسوّغ لوسمها بـ (النظرية) ؛ لأنها تفسر التراكيب اللغوية على حسب ما ينتظمها من علاقات . ويجري هذا التفسير على حسب قوانين ومبادئ ، يحددها النظام اللغوي ، و يظهرها الجهد النظري والإجرائي في أصوله وأسس و مناهجه التحليلية . و المجال النحوي وإن لم يكن مصطلحاً قاراً في الجهد النحوي فإن في اللغة ما يسوّغ لنا استعماله و نقله إلى باب النحو ؛ إذ هو يعني ما يمتلأ بالشئ^(١) .

والمجال النحوي هو موقع في الكلام يُشغّل ببنى لغوية تتخذ شكل الوظائف النحوية ، و ترتبط بعلاقات تحدد شكل هذه الوظائف و نوعها و عددها .

ووفقاً لما أجراه النحويون من عمليات تجريدية لفهم هذه المجالات كالعامل و الإسناد والتعدية وغيرها، حدّدوا حركة العناصر اللغوية في مجمل حالاتها بمقتضى هذا التجريد .

وعند النظر في تحليلهم الكلام مهما كانت صورته - بسيطة أو مركبة - نجد أنه استند إلى أصل مجرد هو الثنائية التي ينعقد بها التركيب - المسند و المسند إليه - إذ لا يمكن الحياد عنها في أي تحليل .

و الإسناد علاقة نحوية مجردة تمثل العمل الإعرابي للمتكلم في مستواه المجرد ، واختزال كل ضروب الكلام المعبرة عن حاجات الإنسان المختلفة - اعتقاداً ، أو إرادة ، أو انفعالاً^(٢) . وهذا واضح جداً من عناية النحويين بالإسناد منذ أو لهم ؛ إذ ((أسس سيبويه في الكتاب العلاقة الأولى لإنشاء المعنى وصناعته ، و هي علاقة ينشئها المتكلم والواضع للإعراب استناداً إلى مسند و مسند إليه))^(٣) .

وتفهم عناية سيبويه بالإسناد من ملاحظة الآتي :

- ١ - أسس للإسناد في مقدمة كتابه ، فجعل الباب الثالث من أبواب مقدمة الكتاب السبعة للمسند والمسند إليه^(٤) .
- ٢ - ربط الإسناد بالمتكلم بوصفه المنشئ لهذه العلاقة ، والمؤسس للمعنى النحوي الأول ، ويلحظ ذلك في قوله : ((و هما ما لا يعنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً))^(٥) .
- ٣ - نظم أبواب الكتاب ، و ضروب الكلام على حسب ما ينتظمها من الإسناد^(٦) ، و ((وصف سيبويه الأبواب النحوية التي تضمنها أبواب الإسناد بلحاظ أثر العامل النحوي في صور التركيب اللغوي لوجوه التأليف من رفع و نصب و نحوه))^(٧) .
- ٤ - أشار بوضوح تام إلى ما يتصف به التركيب الإسنادي من بنائية ، و هو ما يتجلى في استعماله مصطلح ((المبنى عليه)) في أكثر من موضع في كتابه^(٨) ، ((فالتركيب الإسنادي تركيب بنائي بحت))^(٩) .

أما بنائية الإسناد فتلحظ في أمور ثلاثة هي :

- أ- ما يفضي إليه تركيب الإسناد من حركة أفقية تتابعية تؤلف نسقاً منتظماً يدل على معنى ، و هو المعنى النحوي الأول الذي ينشئه المتكلم (المسند) .
- ب - تعلق المسند بالمسند إليه يُعقل منه ما يختبئ تحت النسق من علاقة ((فالبنية هي ما نعقله - بصياغة منطوية - من علاقات الأشياء لا الأشياء ذاتها))^(١٠) .
- أمّا ما يعقل من علاقته الإسناد فلا يعدو أحد الأمرين : اثبات الوجود ، أو اثبات النسبة^(١١) .
- ت - الربط العاملي بين المسند و المسند إليه يشير إلى علاقته تلازم بين ركني الإسناد لحاجة احدهما للآخر في اتمام معناه و حصول الفائدة ((و يعزّر ذلك كون العامل عند سيبويه مفهوماً تكوينياً لغوياً خالصاً))^(١٢) .

و بما أنّ الإسناد علاقته نحوية مجردة ينشئها المتكلم (المسند) فلا يمكن إغفال أثر هذا المتكلم عند التحليل في هذا الباب .يقول عبد القاهر الجرجاني ((لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ، و يحصل من جهته ، و يكون له نسبة إليه ، و تعود التبعية فيه عليه))^(١٣) . وعلى وفق هذا الفهم تكون البنية المنجزة علامة على المتكلم إذا اعتبرناه هو المسند ، وهو العامل ، والمنشئ للإعراب وآثاره اللفظية ؛ إذ هي من آثار عمل فعل المتكلم مثلما أشار ابن جني في خصائصه ؛ قال : ((فأما في الحقيقة و محصول الحديث فالعمل مع الرفع و النصب و الجر و الجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره ، و إنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ و هذا واضح))^(١٤) .

وهنا لا بد من التفريق بين العامل والأثر الإعرابي ، فالأول قوة و قدرة ، و الثاني أثر ولدته تلك القوة العاملة بعد عمليات إسناد و ربط و تعليق ، و غيرها .

ويبدو أن النحويين بدءاً من سيبويه قد أحكموا نظرتهم عند النظر في تفاوت قدرة تلك العوامل على توليد المجالات النحوية .

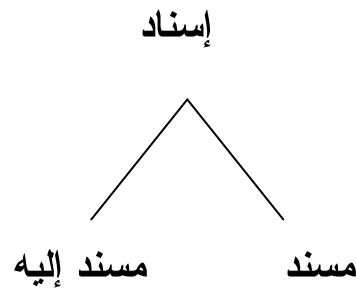
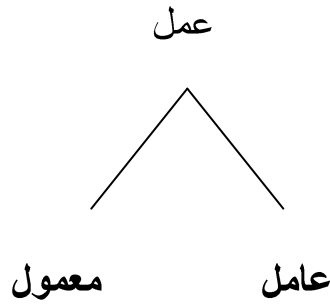
وقد فطن المستشرق الإنكليزي ميخائيل كارتر إلى أنّ قوّة العوامل مقدّمة أساسية لنحو سيبويه كلّها بها فسّر أثر عوامل (كلمات) في أخرى معمولة لها^(١٥).
قال سيبويه في ((باب الفاعل)): ((وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجرى مجرى الفعل ولم يقوّ قوّته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين... وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين... و ليست لها قوّة أسماء الفاعلين كما لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل))^(١٦).
وفي تعدية الفعل لظرفي الزمان والمكان قال: ((وإنما جعل في الزمان أقوى))^(١٧).

وقال في الصفة المشبهة بالفاعل: ((ولم تقوّ أن تعمل عملَ الفاعل))^(١٨).
وقال في اضممار الفعل الناصب في الإغراء والتحذير: ((فليس يقوى هذا قوة الفعل، لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفعل الذي في معنى يفعل))^(١٩).
ولم تقوّ الحروف قوّة الفعل وإنما جعلت بمنزلته في العمل، قال سيبويه في (إنّ وما): ((لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف إنّ كالفعل كذلك لم يجزّ فيها كلُّ ما يجوز فيه، ولم تقوّ قوّته فكذلك ما))^(٢٠).
من هنا بحث النحويون في العوامل، وقسموها على لفظية ومعنوية حتى بلغت مائة عامل منها ثمانية وتسعون عاملاً لفظياً، واثنان معنويان هما المبتدأ والفعل المضارع.

وأول هذه العوامل وأقواها هو الفعل، ومنه أدركوا تدرج العوامل في قوتها، وأنّ لها مراتب تحدد عملها، وأنّ فسح المجال النحوي لما بعدها يتوقف على قوّة العامل، ويختلف شكله ووظيفته وفقاً لذلك العامل.
أمّا مراتب قوّة العوامل فتتدرج على حسب ما أظهره الجهد النحوي على النحو الآتي^(٢١).

- الفعل.
 - ما يعمل عمل الفعل (اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصادر، والصفة المشبّهة بالفعل).
 - ما أجرى مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكّنه نحو (ما، و لات، و لا، وافعل التعجب).
 - أسماء الأفعال.
 - ما أجرى مجرى الصفة المشبهة في عملها نحو (اسم التفضيل) كقولهم: هو خيرٌ عملاً.
 - الفعل اللازم عندما ينفذ إلى نكرة نحو: امتلأ الرجلُ شحماً.
 - أسماء العدد نحو (عشرون درهماً...).
 - إنّ و أخواتها، فهي عند سيبويه بمنزلته عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، أي أنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا تصرف الأسماء المشتقة لكن لها منصوب، ولها مرفوع^(٢٢).
- ونظرية القوة والقدرة هي منهج أساسي اليوم في علم اللغة البنائي structural linguistic، إذ تؤكد على قدرة الفعل وغير الفعل كالأسماء والوصف على طلب عناصر محددة في الجملة، بفتح مواقع لبنى تشغل تلك المواقع^(٢٣).
- وقد رأى المحدثون في تعدية الفعل ما يؤكد خصائصه المعجمية، أو النحوية، أو الدلالية؛ لأن جملة تلك الخصائص هي التي تمنحه القدرة على فتح المواقع لبنى أخرى وإجراء المواءمة العلائقية بين الفعل وتلك البنى الشاغلة^(٢٤).

من هنا جرى تقسيم العوامل عند المحدّثين على قسمين^(٢٥): فعّالة ، وغير فعّالة . فالعوامل الفعّالة هي (الفعل والاسم المبتدأ) ، فالفعل هو الذي ينشئ مجالات شتّى كمجال الفاعل ، و مجال المفعولات ، و مجال الحال وغيره . و الاسم المبتدأ هو الذي ينشئ مجال المسند إليه بالتلازم . أمّا العوامل غير الفعّالة فهي الحروف ، و وجودها ضروري في إيجاد علاقات بين البنى اللغوية عند تركيبها في داخل الجملة، ذلك نحو حروف الإضافة التي توصل الفعل إلى معمولة نحو : مررتُ بزيدٍ ، و كذلك أن المصدرية عندما تتحول مع الفعل إلى مصدر مؤول (اسم)، أو الربط بين جملتين كالذي يحصل في الشرط . و يرتبط العامل بمعموله بعلاقة نحوية تمثلها صورة مجردة نمثل لها بالآتي :

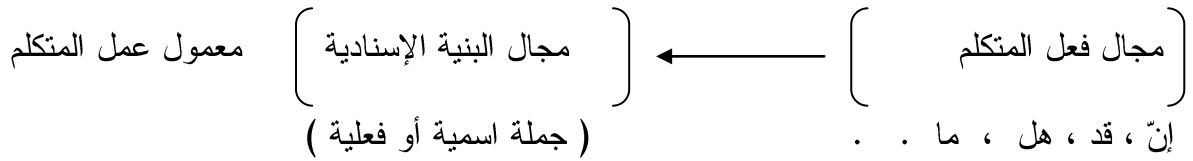


و هذه العلاقة المجردة هي معمول فعل المتكلم (المُسند) مثلما يتضح في الصورة الآتية :

عامل (متكلم أو مسند) ← بنية اسنادية (معمول فعل المسند)
 فإذا مثلنا للإسناد في صورتيه الأولى المنجزة بالمثالين الآتيين :
 قام زيدٌ (إسناد فعلي) .
 زيدٌ قائمٌ (إسناد اسمي) .

فالعلاقة الرابطة بين القيام وزيد هي إثبات القيام لزيد ، أو نسبه إليه ، و لا فرق بين الصورتين من جهة الإسناد المجرد . أمّا الفرق فيتضح من جهة البناء أو الدلالة . فالأول إنّما بني على فعل ، والثاني على اسم إلاّ (أن القيمة الدلالية الإخبارية التي تمثلها العلاقة الرابطة بين الفعل و الفاعل في الجملة الفعلية ، و إن بدت مساوية لقيمة العلاقة بين المبتدأ والخبر ، تتميز بدلالات يختص بها الفعل دون الاسم ، و ذلك في مستوى الإنجاز خاصة))^(٢٦).

فالفعل أو الاسم كلاهما ينشئ مجالاً لما يبني عليه ((فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه))^(٢٧)، و الفاعل شرط تحقق معنى الفعل^(٢٨).
 إذاً ، ما يُبنى على المبتدأ ، أو على الفعل عنصر إجباري لا يمكن الاستغناء عنه ، و معنى تقتضيه العلاقة الأولى التي ينشئها المتكلم المسند .
 و هذا المتكلم لا بد من أن يكون له موضع في بنية الإسناد ، وموضعه هذا يمثل موقعاً نحويّاً أو مجالاً قد يشغل ببني لانجاز معانٍ ثانوية كالإثبات أو النفي أو التوكيد أو الاستفهام ، أو غير ذلك ، فاللغة ((لم تأت لتحكم بحكم ، أو لتثبت ، أو تنفي ، أو تنقض ، أو تبرم))^(٢٩)؛ ان المتكلم دائماً هو النافي و المثبت و المستفهم و المؤكد . . الخ .
 و سنعبّر عن ذلك بالمنوال الآتي :



إنّ ، قد ، هل ، ما . . .
 ((فإذا قال قائلٌ : هل جاء زيدٌ ؟ كان حرف الاستفهام في موضع عمل عامل المتكلم ، و كانت جملة (جاء زيدٌ) معمول عمل عامل المتكلم ، و كانت العلاقة بين موضع العامل المتكلم وموضع المعمول هي العمل النحوي الرئيسي الذي أوجده المتكلم بواسطة هل . فالمعاني علاقات بين المواضع ، و ليست المواضع ذاتها))^(٣٠).
 أمّا المجالات النحوية فهي مواضع يوجدها العامل ، و يتوقف عددها و نوعها على قوة ذلك العامل و شكله و صنفه و سماته المعجمية والتصريفية مثلما سيتضح فيما بعد .
 فمثلاً الفعل اللزوم أضعف من الفعل المتعدي ؛ لذلك لا يفتح مجالاً للمفعول به ، بل يفتح مجالاً للحال أو الظرف أو غيره .
 و الاسم عامل غير فعال ، و أضعف من الفعل ؛ لذلك تكون المجالات التي يفتحها محدودة .

ثانياً : المجال النحوي

بين مناهج النظر اللغوي الحديث

و نظرية العامل النحوي

أفرزت مناهج النظر اللغوي الحديث مفاهيم نحوية توضح حركة البنى اللغوية في بنائها التركيبي .

و هذه المفاهيم إنّما صدرت عن بعد نظري يستند إلى المناهج التي صدرت عن تلك الحركات اللغوية على وفق ما انتظم تلك الحركات من أصول فكرية أو فلسفية منها ما يعنى بالشكل ، و آخر يعنى بالمعنى ، و بعضها ما يحكم العقل في بنية تلك المفاهيم ، و غيرها يرى أن أنشطة اللغة أنشطة اجتماعية ، و لا يمكن عزل النظام اللغوي في حركته عن حركة المجتمع و أنشطته .
 و إنّ جلّ هذه المفاهيم كائن في نسيج المنظومة النحوية التراثية وفقاً لما صدر عن هذه المنظومة من إفرزات تحليلية ، و مناهج نظر و إجراء انطلقت جميعها من أصول نظرية دقيقة ، و فهم و إدراك دقيقين على حسب معطيات لغوية أقرّها الاستعمال اللغوي و تسأوقت مع الواقع .
 و إن اعتمادهم نظرية العمل النحوي ، و تفسيرهم الكلام في هدي العلاقة بين عامل و معمول هو أساس نظرية دقيقة أفرز جهازاً نظرياً جرّد المفاهيم الأساسية في النحو حملوا عليها البنى المنجزة في الكلام و تفسيرها على وفق ما ينتظمها من علاقات تُعقل من حركة تلك البنى عند بنائها ، و تركيبها ، و انتظامها في علاقات تجريدية كالإسناد و التعدية و التعلق و التضام و الربط و التوليد و الانفصال و غيرها .

٢-١ : المفاهيم المقاربة للمجال النحوي في الدرس اللغوي الحديث :

ثمة مفاهيم مقاربة للمجال النحوي أظهرها التحليل النحوي الحديث إلا أنها قد تختلف في إطارها الخاص عن المجال ؛ لأن تلك المفاهيم وأيدة مناهج مختلفة في منطلقاتها النظرية ، و المجال وليد ربط عاملي لنظرية ذات طبيعة لغوية تفسيرية توضح قدرة عوامل لغوية على فتح مجالات نحوية و ربطها ببعضها البعض ، و من أهم تلك المفاهيم :

١ - الخانة أو الخانية ، و هي من إفرازات المنهج الوصفي الشكلي الذي أسسه بلومفيلد ((و يقوم هذا المنهج على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية ، و هي تمثل في العادة خانة أو موقعاً يكون ثابتاً و يكون متغيراً ، و بين مفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة ، أو أن تقع ذلك الموقع ، و ينبني هذا المنهج على اعتبار الأمرين مجتمعين)) (٣١) .

فالخانة موقع تشغله كلّ البنى التي تقع ذلك الموقع فإذا كانت الخانة للمبتدأ فيمكن أن تشغل بكل اسم يصلح لأن يكون مبتدأ وفقاً لمنهج الاستبدال النحوي الذي يسمح باستبدال البنى التي هي من صنف واحد بغيرها من الصنف نفسه فيمكن للمبتدأ أن يكون ضميراً ، أو اسماً علماً ، أو مصدرًا مؤوَّلاً . . (٣٢)

٢ - التاجيم Tagmeme :

((هو منهج من مناهج التحليل النحوي في إطار البنائية الأمريكية ، و وضع أسسه بايك K. L. pike سنة ١٩٤٨ م ، و بجانبه عدد من الباحثين . . ممن لهم صلة بالعهد الصيفي لعلم اللغة)) (٣٣)

و الخانة عند أصحاب هذا المنهج هي المسند و المسند إليه و المفعول . . الخ ، و ما يشغل تلك الخانة عندهم هو مفردات الباب النحوي و يسمونه (الشاغل) ، و التاجيم يشمل الخانة و الشاغل معاً (٣٤) .

و هو نوع من أنواع التحليل إلى المكونات المباشرة يميل إلى كثرة الوصف و كثرة التقسيمات.

و يعني مصطلح التاجيم الإطار أو القالب ؛ لذلك سميت هذه المدرسة ((مدرسة القوالب)) (٣٥) .

و القالب ((هو عبارة عن ارتباط بين موقع وظيفي Functional و فئة من الوحدات Items التي تشغل هذا الموقع ، مؤلفة من وظيفة Function و شكل Form)) (٣٦) .

و على الرغم من هذا الوصف و تعدد المصطلحات فجميع هذه المناهج تربط في التحليل بين شكل لغوي و وظيفة نحوية و هذا الرابط هو خانة ، أو تاجيم ، أو إطار ، أو قالب ، و كلها إجراءات لوصف اللغة و تحليل تراكيبها نمت و ترعرعت في إطار المنهج البنيوي الحديث .

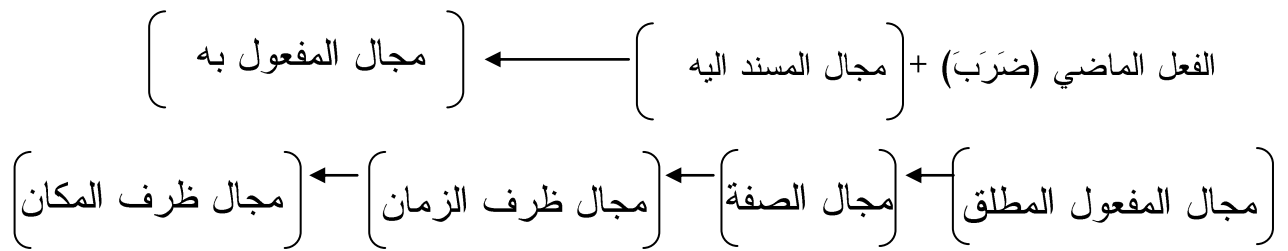
٣ - نظرية القدرة التركيبية للفعل :

و هو منهج من مناهج عام اللغة البنائي Structural Linguistics أسس له تسنيير في فرنسا عام ١٩٥٩ ، و صار فيما بعد نظرية يعني بها المحدثون في ألمانيا و أمريكا . و هذه النظرية تقوم على قدرة الفعل ، و غير الفعل كالاسم و الوصف على طلب عناصر محددة في الجملة ، أو ما يسمونه فتح مواقع خالية (٣٧) . ((و لا تزال هذه النظرية حتى الآن موضع نقاش و مراجعة و مقارنة بينها ، و بين غيرها من المناهج ، و لم تتم لها صياغة المنهجية الكاملة حتى الآن)) (٣٨) .

ولربما تكون هذه النظرية أقرب إلى نظرية المجال النحوي؛ لأنها تؤكد القدرة التوليدية للأصناف النحوية، والعلاقة بين أجزاء الجملة بوصفها علاقة تعلق أو ربط مثلما يتولد المجال النحوي عن علاقات ربط عاملي.

٢-٢: المجال النحوي ونظرية العامل النحوي:

أشرنا فيما سبق من كلام إلى أن نظرية العامل النحوي عند النحويين العرب ذات طبيعة تفسيرية تكوينية، إذ تدرس العلاقة النحوية على حسب علاقة عامل بمعمول، وان الأثر الإعرابي هو وليد تلك العلاقة. والعمل غير الأثر فلا بد من ((أن ينظر للعامل لا من جهة الأثر trace الذي يخلفه حسب، ولكن من جهة العمل government باعتبار العمل ممثلاً لعمليات ربط binding processes التي تتكون عن طريقها البنى النحوية syntactic structure أي أن العمل هنا يمثل قوة مقولة ما على اجتلاب مقولات أخرى categories إلى بنية جملة وربطها بعضها مع بعضها الآخر، بمعنى خلق أو إنشاء مجالات fields تشغلها تلك المقولات. أن مقولة الفعل الماضي يمكن أن تنشئ مثلاً مجالات مربوطة بها))^(٣٩). ولنأخذ مثلاً هذا المثال لتوضيح صورة التوليد في الفعل الماضي (ضرب) في قولنا: ضرب زيدٌ عمراً ضرباً شديداً اليومَ أمامَ الدار. فالفعل الماضي المتعدي (ضرب) يولد المجالات الاتية^(٤٠):



هذه الصورة تشير إلى ((أن البنية ليست أمراً جاهزاً على ما قد يظن. وإنما هي نتيجة لعمليات ربط عاملي Government bilding processes. فالفعل جاء مثلاً يمكن أن ينشئ طائفة من هذه المجالات، بيد أنه لا يعمل على إنشاء مجال المفعول بعده))^(٤١). من هنا ندرك ان طبيعة المجال النحوي المفتوح يتوقف على سمات العامل المولد لذلك المجال وصنفه وشكله. وندرك أيضاً أن نظرية العمل النحوي من منطلقاتها الأساسية المتجذرة في نحو الخليل وسيبويه قد أدركت تلك القوة أو القدرة التوليدية في العوامل النحوية المولدة للمجالات النحوية وفقاً لعمليات ربط وتعلق وسمات بنائية ودلالية تربط المكونات اللغوية فيما بينها على طول الخط الممتد أفقياً للجملة، وعلى قدر ما تسمح به قدرة تلك العوامل على الامتداد خطياً، وبشكل يقرب تلك الصورة الافتراضية التحليلية من الإجراء الواقعي التداولي للغة، وهو ما منح تلك القواعد المرونة في التحليل والرسوخ والتجذر إزاء معطيات الدرس اللغوي ومستحدثاته. وإن ما جاءت به المناهج الحديثة من نحو نظرية الترابط في النحو التوليدي عند تشومسكي، ونظرية القدرة البنائية للفعل في علم اللغة البنائي تقارب فهماً تلك الأصول الراسخة في النحو التقليدي في منظومتنا النحوية، وأن اختلفت إجراء ووسائل تحليل؛ إلا أنها لا تصل إلى ذلك التماسك المنهجي الذي عرفته نظرية العمل النحوي؛ لاختلاف النسق المعرفي الذي نشأت منه تلك المناهج، والنسق الذي انطلقت منه نظرية العمل النحوي. وهذا لا يعدم حصول المقاربة بين النسقين لالتقاء الفكر الانساني في جوانب كثيرة وتوحده في أغلب الأحيان.

ثالثاً: العوامل

وتوليد المجالات النحوية

ارتبطت نظرية المجال النحوي بمفهوم العمل النحوي ، والنظر في قوة العوامل وضعفها ، وما يربط العامل بمعمولة من علاقات نحوية تعقل من انتظام التراكيب وصحتها الدلالية ، والأثر الإعرابي الذي يتركه هذا الربط وتلك العلاقة .

وسنقسم العوامل النحوية بحسب توليدها للمجالات النحوية على النحو الآتي :

أولاً : المجالات المولدة من الفعل :

فالفعل أول العوامل النحوية وأقواها ، وهو ما لا يختلف فيه واحد من النحويين . و " به يبدأ التحليل ، وإليه يرجع تحديد العناصر التي ترد مع الفعل في الجملة عدداً ، ونوعاً " (٤٢) والفعل أشبه بالنواة التي تجذب إلى مدارها ما يدل على من صدر عنه الفعل ، ومن وقع عليه ، وزمانه ، ومكانه ، ونوعه وحاله وعدده وعلته (٤٣) .

هذا من جهة أهمية الفعل في توليد المجالات ، أما من جهة نوعه فهو على نوعين (٤٤) .

١- أفعال بمنزلة اسم مبتدأ والاسماء مبنية عليها ، وهي الأفعال الحقيقية التي تطلب فاعلاً مثلماً يطلب المبتدأ خبره . ويقصد بهذه الأفعال الإخبار عن أحداث واقعة في الكون ويريد بها المتكلم فعلاً سلف منه إلى إنسان يبتدئه ، نحو ضرب ، وأدب .

٢- أفعال وضعت لمعنى يحدد اعتقاد المتكلم بشأنه جهة وقوع الحدث ، وهي أفعال تدل على ما في العلم والخاطر والاعتقاد لا على وجود الأحداث . هذه هي أفعال المتكلم ، وهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر مثلما تدخل الأدوات إن واخواتها ، وهي أفعال الظن واليقين ، وموقعها موضع فعل المتكلم مثلما ذكرنا فيما سلف .

الفعل وتوليد المجالات النحوية :

فالمجالات من جهة علاقتها بالفعل على قسمين :

١- مجالات رئيسة أو أساسية :

وعلاقتها بالفعل مباشرة ، وهي :

أ- مجال الفاعل ، أو نائب الفاعل :

وصورته : فعل ← [فاعل ، أو ما ينوب عنه]

وهذا المجال لا يفرغ أبداً ، بل هو مطلب استدعائي تكويني يتحقق به معنى الفعل ، وقد عبر عنه سيبويه بالتفرغ أو الإشغال ، قال : " لأنك لا تلفظ بالفعل فارغاً " (٤٥) .

ب- مجال المفعول به :

إن مفهوم " تعدية الفعل " ليس بالصورة التي استقرت في النحو التعليمي المدرسي بأن ما ينصب مفعولاً فهو متعدّ ، وما لم ينصب مفعولاً فهو لازم .

ويبدو أن مفهوم التعدية باب واسع في النحو وسع قوة الفعل الحديثة وقدرته الاستدعائية التكوينية ، وسماته النحوية والصرفية والدلالية .

فثمة أفعال تتعدى إلى مفعول به واحد ، وأخرى تطلب مفعولين ، وبعضهما يستدعي ثلاثة مفاعيل .

وأفعال أخرى إن لم تمكنها قوتها من التعددي إلى مفعول به فتتعدى إلى وظائف نحوية أخرى كالمفعول المطلق ، أو ظرف الزمان ، أو ظرف المكان ، أو غير ذلك من الوظائف النحوية تبعاً لاختبار المتكلم العامل ، وما يقتضيه المقام أو القصد .

ولكن المفعول به مجال رئيس في متجه الفعل المتعدى يطلبه الحدث وتقتضيه الدلالة المعجمية للفعل ، وعلاقته بالفعل علاقة محورية مباشرة في حين أن الوظائف الأخرى الحاصلة بعد تمام الإسناد وظيفتها تخصيصية لأحوال الحدث أو مكانه أو زمانه أو علته ، أو غير ذلك .
فبعض الأفعال لا تكتمل دلالاته إلا بالمفعول به نحو : ضَرَبَ .

وأفعال أخرى تتطلب مفعولين ، ولها حالتان :

الأولى : يحددها الاختيار وقصد المتكلم ، نحو : ظَنَنْ ، وَحَسِبَ ورأى .. ، قال سيبويه : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله ، وليس لك أن تقتصر على احدهما دون الآخر . وذلك قولك : حَسِبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا بَكَرًا ، وَظَنَّ عَمْرُوٌ خَالِدًا أَبَاكَ ، وَخَالَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ ، ومثل ذلك : رأى عبد الله زيدا صاحبنا ، ووجد عبد الله زيدا ذا الحفاظ))^(٤٦) .

وقد لاحظ النحويون أن الدلالة المعجمية لهذه الأفعال توسع المجال النحوي ، أو تقيده ، ذلك نحو عِلِمَ ورأى .

فَعِلِمَ إذا كانت بمعنى (عرف) لا تستدعي إلا مفعولاً به واحداً ، وإذا كانت بمعنى (العلم) فتفتح مجالين يشغلها مفعولان .

ومثال الأول قوله تعالى : " وَأَلْقَى عِلْمُكَ الَّذِينَ اعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ " البقرة : ٦٥ . قال سيبويه : " وقد يكون عِلِمْتُ بمنزلة عرفت لا تريد إلا علم الأول " ^(٤٧) .

ومثال الآخر : علم محمد زيدا مسافراً

وكذلك (رأى) إذا كانت بمعنى الرؤية البصرية لا تستدعي إلا مفعولاً واحداً ، وتتعدى إلى

مفعولين فيما عدا ذلك .

أن ما ربطه سيبويه بمشيئة المتكلم واختياره في باب تعدية الفعل إلى مفعول به واحد أو مفعولين لا يخلو من مفهوم العقد المرتبط بأصل المواضعة على هذه الأفعال ، وانعكاسه في الكفاية اللغوية لأبناء المجموعة اللغوية الواحدة بوصفه عقداً صامتاً يمتاز بالقوة والسلطان على رأى الدكتور عبد السلام المسدي ^(٤٨) ، إذ يقول في القصد " إنه المحرك الكامن وراء قانون المواضعة ، فإنه يصبح متعلقاً رأساً بمفهومين ملابيين له في حقله الدلالي ، وفي اقتضائه التصوري ، وهما مفهوم الإرادة ومفهوم القصد ، وينصبان معاً في مبدأ النية كمتصور تشريعي معياري " ^(٤٩) .

ويمكن رصد تلك الحالات في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولاتها بحرف الإضافة ، قال سيبويه

: " كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة " ^(٥٠) وذلك نحو :

اخترت فلاناً من الرجال .

وسميته بفلان .

واستغفرُ الله من ذلك

فقول سيبويه " كان أصلها في الاستعمال " إشارة إلى أصلها في الوضع اللغوي الأول المنقذ

في الاستعمال ، مما حدد قدرتها بفتح مجال واحد لمفعول به واحد .

والأخرى ، أفعال تتعدى إلى مفعولين على سبيل الإيجاز ؛ لأنها تمتلك من القوة والقدرة والسمات ما يفتح مجالاً لمفعولين . قال سيبويه " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على احدهما دون الآخر . وذلك قولك : نُبِئْتُ زَيْدًا أَبَا فُلَانٍ ... وتقول : أرى عبد الله أبا فلان " ^(٥١) .

ومن هذا الصنف من الأفعال أفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، قال سيبويه : " هذا باب الفاعل

الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ... وذلك قولك : أرى الله بُشْرًا زَيْدًا أَبَاكَ ، وَنَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبَا فُلَانٍ ، وَأَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرًا مِنْكَ " ^(٥٢) .

ويبدو أن الشكل الصرفي والسمات المعجمية لهذه الأفعال سمات استدعائية دافعة لفتح هذه المجالات .

٢ - مجالات ثانوية :

وعلاقتها بالفعل غير مباشرة ، لكنها تبين زمانه ومكانه وحاله وغايته ونوعه وعدده ، وهي مجالاتها يستدعيها الاختيار وقصد المتكلم وغايته ومتطلبات الموقف ، وهي :

أ- مجال يدل على زمان وقوع الحدث ، وأمثله^(٥٣) :

قعدَ شهرين

ذهبتُ أمس

سأذهب غداً.

ب- مجال للدلالة على مكان وقوع الحدث ، وأمثله^(٥٤) :

ذهبُ المذهبَ البعيدَ

جلستُ مجلساً حسناً

قعدتُ مقعداً كريماً

ت- مجال لبيان حال الحدث وهيأته ، وأمثله :

أتيته ماشياً

كلمته مشافهاً

ث- مجال لبيان غاية الحدث ومقصده ، وأمثله :

فعلتُ ذاك حذار الشر

قال حاتم الطائي^(٥٥) :

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ أدخارهُ وأعرضُ عن شتمِ اللئيمِ تكراً

فحاجة الحدث إلى ما يفسره فتحت مجالاً للمصادر لتكون شاغلة لتلك المجالات . فالمصدران " ادخاره وتكرماً " صاروا معمولين لعاملين ارتبطا معهما بسبب ، قال سيبويه في المفعول له : " ولأنه

تفسير لما قبله لم كان ؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه " ^(٥٦) .

ج- مجال لبيان نوع الحدث الذي أخذ منه الفعل ، وأمثله^(٥٧) :

ذهبَ زيدٌ الذهابَ الشديدَ .

وقعدَ قعدةً سوء .

وقعدَ قعدتين .

ح- مجال لتفسير أبعاد الحدث ، وصورته :

فعل + فاعل ← [مجال التمييز] وأمثله^(٥٨) :

امتلاتُ ماءً

تفقاتُ شحماً

فهذه المجالات وغيرها مقاصد وأغراض يوجدتها المتكلم المعرب ، وتحكمها اعتقاداته وإرادته ، وهي دلالات نحوية مولدة من علاقات ربط بما يلي بين عامل ومعمول . وما المجال النحوي الا وليد تلك العلاقة الرابطة المنشئة لبنية كلامية منجزة يحكمها النظام اللغوي الكائن في كفاية المتكلم ، وقوة العوامل وقدرتها لتحدها سمات العامل النحوية والمعجمية والتصريفية المقررة في الاستعمال اللغوي ، والمنضبطة بدلالات المقام والعرف الاجتماعي .

٣- المجالات المولدة من الاسم :

وهي مجالات أقل من المجالات التي يولدها الفعل ؛ ذلك أن الإسم لا يمتلك القوة التي يمتلكها الفعل بسبب من حدثية الفعل وحركته القوية بخلاف ثبوتية الاسم واستقراره ؛ لذلك وصف بعض المحدثين الإسم بأنه عامل فعّال اصغر تمييزاً له عن العامل الفعّال الأكبر (الفعل)^(٥٩) .

ومن أهم المجالات التي يفتحها الإسم هي :

١- مجال (المبني عليه) :

فتمام المبتدأ وكماله لا يكون إلا بالمبني عليه ، قال سيبويه : " فالإبتداء لا يكون إلا مبني عليه " (٦٠) . لأن الإسم يسلك مسلكاً شبيهه بمسلك الفعل في إنشاء مجال ملازم له هو مجال المسند إليه (الخبر) .

وقيمته الدلالية تنظر من الآتي :

أ- كونه الموضع الذي تحصل به الفائدة ، إذ لا قيمة للأول ولا معنى له دون المبني عليه .

ب- بانضمامه إلى الأول يتألف المعنى الإعرابي .

ت- يخصص المبتدأ ، ويحدد دلالاته .

ويلحظ أن سيبويه قد فرق بين الخبر والمبني عليه . فالخبر ذو معنى وظيفي قد يشمل الحال أو الظرف ؛ إلا أن هذا الخبر وليد ربط عاملي أيضاً بلحاظ أثر العامل الغائب أو المضمّر ، فهو عندما يعد " معروفاً " حالاً في (هو زيد معروفاً) يشير إلى أثر العامل الغائب فيقول : " أثبتّه أو ألزمه معروفاً " (٦١) .

وبهذا يكون المبني عليه مجالاً ملازماً للإسم المبتدأ ، ومطلب استدعائي مثلما هو الفاعل مع

الفعل .

٢- مجال المضاف إليه :

وصورته : الإسم المضاف ← [المضاف إليه]

يسلك الاسم أحياناً مسلك الفعل في فتح المجال لما يضاف إليه ، أو يبني عليه ، ويكون بمنزلة الجزء منه ، وبه تتم الفائدة ، ويتحصل المعنى .

وتتعدّر إضافة الإسم في حالة تنوينه أو مع النون ؛ أو عند تعريفه بالألف واللام ؛ لأن هذه الدوال تسلبه قدرته على إنشاء مجال ملازم له ، وكأن الإسم يتم بها دون الحاجة إلى ما يتم به معناه . أمثلة فتح المجال النحوي للمضاف إليه هي (٦٢) :

مررتُ برجلٍ { خير }

هذا أخو { ك }

جاء مدرسو { الجامعة }

أما أمثلة اختفاء القدرة على فتح المجال للمضاف إليه فهي :

مررتُ برجلٍ

مررتُ بالرجل

هذا أخُ

جاء المدرسون

قال سيبويه : " من قبل أن المضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفردٍ ، والمضاف إليه هو تامُّ الاسم ومقتضاه ، ومن الاسم . ألا ترى أنك لو قلت : عبداً أو اميراً وأنت تريد الإضافة لم يجزُ لك " (٦٣) .

ولاشك في أنّ هذا الفهم يفسح المجال لتفسير التلازم بين طائفة من البنى اللغوية والمقولات نحو : الصفة والموصوف في علاقة التبعية .

وكذلك بين الجار والمجرور في علاقة النسبة . ويفسر لنا انتصاب الكلام بعد كلّ تنوين نحو : هؤلاء الضاربون زيدا هو خيرٌ أباً

ويلحظ أنّ المستشرق الانكليزي كارتر قد لاحظ تلك العلاقة بين التنوين والنصب ؛ إذ خصّص لها بحثاً تناول فيه ظاهرة عشرين درهماً في كتاب سيبويه ونشرتها مجلة المورد العراقية (٦٤) ، وهي دراسة تستحق العناية والاهتمام ؛ لأنها تكشف عن العلاقات الرابطة بين الدوال اللغوية وأثار تلك العلاقة .

رابعاً : العلاقات العاملة بين المجالات النحوية

ثمة علاقات تلحظ من ارتباط العامل بمعموله ، وهي علاقات مجردة تعقل عند تحليل البنية الكلامية المنجزة ، ولهذه العلاقات أثر في إنجاز بنية لغوية متماسكة بناءً ودلالة على وفق النظام اللغوي السائد ، ومن أهم هذه العلاقات :

أولاً : علاقة الاسناد :

هو معنى أعرابي مجرد بين مسند ومسند إليه ، أحدهما يبني على الآخر " وهي علاقة مجردة تشمل ضروب الخبر والاستخبار والأمر والنهي وغيرها مما يتطلبه النشاط اللغوي ، ولا تخلو ضروب القول مهما اختلفت من هذه العلاقة الرابطة المتمثلة في الاسناد " (٦٥) .

إذاً هو معنى أولي ، ومستوى افتراضي تجريدي لتحليل أية بنية لغوية منجزة بإرجاعها إلى جملة أصل هي (المسند والمسند إليه) ، وهي جملة معمولة لعمل فعل المتكلم المعبر بها عن اعتقاده ، أو إرادته .

وهذه العلاقة الرئيسة المتمثلة للمعنى النحوي الأول في جملته الافتراضية الأولى يلحظ منها طائفة من العلاقات التي تترتب على ربط العامل بمعمولة أو المسند بالمسند إليه نحو :

أ- علاقة التلازم :

فالعامل أو المسند سواء أكان فعلاً أو اسماً ينشئ مجالاً ملازماً له به يتم معناه ، وهذا المجال مطلب تكويني تتحقق به الفائدة من الكلام .

ب - علاقة خطية أو نسقية :

فربط العامل بمعموله يجعل الكلام في مساق خطي متتابع ، ونسقاً دالاً على معنى . وهذه العلاقة تفسر لنا ما وصفه النحويون من أحكام كعدم جواز تأخر العامل عن معمله ، أو عدم الفصل بين العامل ومعموله ؛ لان العامل كلما كان الأقرب إلى معمله كان تأثيره فيه أكبر .

ت - علاقة مجاورة :

وتفسر لنا هذه العلاقة الصفة الخطية للجملة ، ونلاحظ ذلك فيما سماه النحويون بالتنازع نحو " ضربت وضربني زيدٌ " وضربني وضربت زيدا تحمل الاسم على الأول الذي يليه " (٦٦) .

فالفاعل يطلب الاسم الاقرب أو المجاور له ليشغل محل الفاعل .

ث - علاقة تعلق :

فالمجالات النحوية محلات اعرابية يعمل بعضها في بعض ، ويسيطر بعضها على بعض وفقاً لما يحكمها من سمات القوة والقدرة والاعتقاد والقصد .

والإسناد هو تعلق اسم بإسم أو فعل بإسم ، وهو أول بنية يعتقد بها المعنى النحوي الأول ؛ لا يجاد نسبة أو إثبات وجود .

ثانياً : علاقات تخصيص :

وهذه العلاقات توضح حركة العوامل في اتجاهاتها المختلفة نحو انشاء مجالات نحوية تشغل ببنى مناسبة ، وترتبط مع عواملها المولدة لها بسبب . وهذه المجالات هي وظائف نحوية دلالية تنتج عن علاقات ربط عاملي .

وتفسر لنا هذه العلاقة سبب النصب في الاسماء التي تأتي بعد إسناد تام .

وكذلك تفسر لنا حالة الاسم المنصوب بعد التتوين " وأن هذه القوة هي نفس القوة التي للفعل ولكن ليس بنفس سعتها " (٦٧) . إذ إن هناك ارتباطاً أو سبباً في المعنى بين الاسم المنون ، والاسم المنصوب في تركيب تتوين النصب ، نحو : ضاربٌ زيداً ، وهذا راقودٌ خلاً (٦٨).

ثالثاً: علاقة اتباع :

وهي علاقة صوتية لتحقيق الانسجام في البنى التابعة لبعضها كالصفة والموصوف ، فيتبع اللاحق السابق نحو : هذه جحر ضبّ حزبٍ ، فحرب صفة الجحر لا الضب ، وحكمها الرفع ، إلا أنّهم كرهوا الانتقال من الكسر إلى الضم فأتبعوا ، قال سيبويه : " اتبعوا الجرّ الجرّ كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم : بهم ، ويدرهم " (٦٩) .

خاتمة البحث

بلورت هذه الدراسة طريقة في التفسير النحوي تكشف عن حركة العوامل النحوية ، وقدرتها الاستدعائية أو البنائية على اجتلاب مقولات من الأصناف النحوية تشغل ما تفتحه هذه البنى من مجالات نحوية ، وترتبط معها بعلاقة نحوية فتكوّن شكلاً لغوياً ذا دلالة معينة .

وهذه المجالات هي محلات إعرابية ولدتها علاقات ربط عاملي وتعلق بين بنى نحوية وفقاً لسمات هذه العوامل المولدة ودلالاتها وقوتها وضعفها .

وتختلف هذه العلاقات في مستوياتها ودرجاتها ، لذلك اختلفت المجالات النحوية في نوعها وعددها .

وقد أظهرت هذه الدراسة ما للمتكلم المعرب من أثر في تكوين النسق الخطي عند ربط العوامل النحوية بمعمولاتها ، وكذلك أثره في توليد المعاني الثانوية ، ذلك حين يُشغل هذا المحل ببنى معينة تولد معاني كالنفي والتوكيد والاستفهام وغير ذلك .

وقد أفادت هذه الدراسة من معطيات المنهجين التقليدي والحديث ؛ إذ تمثل الاول بنظرية العمل النحوي الراسخة الجذور في الجهد النحوي العربي ، والآخر بمناهج النظر اللغوي الحديث وما آلت إليه من وصف أو تحليل دون الأخذ بأحدهما على حساب الآخر ، بل بالقدر الذي يخدم هدف البحث وغايته .

الهوامش

- (١). ينظر : لسان العرب ، مادة (مجل) .
- (٢). ينظر : الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة / ٥٤ .
- (٣). المصدر السابق ، و الصفحة نفسها .
- (٤). ينظر : كتاب سيبويه ١ / ٢٣ .
- (٥). المصدر السابق ١ / ٢٣ .
- (٦). ينظر : منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي / ٣١ - ٩٦ .
- (٧). ينظر : المصدر السابق / ٢٥٠ .
- (٨). ينظر : كتاب سيبويه ١/ ٢٣ ، ٢ / ١٢٦ .

- (٩). مفهوم الجملة عند سيبويه / ١٤٢ .
(١٠). عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو / ٢٨٩ .
(١١). ينظر : الإنشاء في العربية / ٥٩ .
(١٢). المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه / ١٢ .
(١٣). دلائل الإعجاز / ٤٠٩ .
(١٤). الخصائص ١ / ١١٠ - ١١١ .
(١٥). ينظر : عشرون درهماً في كتاب سيبويه / ١٢١ .
(١٦). كتاب سيبويه ١ / ٣٣ .
(١٧). السابق / ٣٦ .
(١٨). السابق / ١ / ١٩٤ .
(١٩). السابق / ١ / ٢٥٣ .
(٢٠). السابق / ١ / ٥٩ .
(٢١). ينظر : منهج كتاب سيبويه / ٢٤٩ .
(٢٢). ينظر كتاب سيبويه ٢ / ١٣١ .
(٢٣). ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية / ٦٢ .
(٢٤). ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه / ١٦٠ .
(٢٥). ينظر : المفهوم التكويني للعامل النحوي / ١٢ - ١٥ .
(٢٦). الإنشاء في العربية / ٦٥ .
(٢٧). كتاب سيبويه ٢ / ١٢٦ .
(٢٨). ينظر : شرح المفصل / ٨٣ .
(٢٩). أسرار البلاغة / ٣٤٥ .
(٣٠). الإنشاء في العربية / ٥٣٣ - ٥٣٤ .
(٣١). نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / ٤٢ - ٤٣ .
(٣٢). ينظر : المصدر السابق / ٤٣ .
(٣٣). مدخل إلى دراسة الجملة العربية / ٣٤ .
(٣٤). ينظر : المصدر السابق / ٣٥ .
(٣٥). ينظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي / ١٩٢ .
(٣٦). السابق / ١٩٢ .
(٣٧). ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية / ٦٢ ، وهامش الصفحة ٦٣-٦٤ .
(٣٨). السابق / ٦٦-٦٧ .
(٣٩). المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه / ١١ .
(٤٠). السابق / ١٢ .
(٤١). السابق / ١٢ .
(٤٢). مدخل إلى دراسة الجملة العربية / ٦٤ .
(٤٣). ينظر : الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية / ٤٢ ، ٤٣ .
(٤٤). ينظر : الإنشاء في العربية / ٨٤ ، ٨٥ .
(٤٥). كتاب سيبويه ١ / ٢٣٢ .
(٤٦). السابق / ٣٩ .
(٤٧). السابق / ٤٠ .
(٤٨). ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية / ١٥٤ .
(٤٩). السابق / ١٤٨ .
(٥٠). كتاب سيبويه ١ / ٣٩ .
(٥١). السابق / ٤٣ .

- (٥٢). السابق ٤١/١
 (٥٣). الأمثلة في كتاب سيبيويه ٣٥/١
 (٥٤). السابق ٣٦/١
 (٥٥). ديوانه ١٠٨/
 (٥٦). كتاب سيبيويه ٣٦٧/١
 (٥٧). السابق ٣٥/١
 (٥٨). السابق ٢٠٤/١
 (٥٩). ينظر : المفهوم التكويني للعامل النحوي ١٢/
 (٦٠). كتاب سيبيويه ١٢٦/٢
 (٦١). السابق ٧٩-٧٨/٢
 (٦٢). ينظر : مفهوم الجملة عند سيبيويه ١١٥/
 (٦٣). كتاب سيبيويه ٢٢٦/٢
 (٦٤). ينظر : مجلة المورد العراقية مجلد ١٦ ، عدد ١ : سنة ١٩٨٧م ، عشرون درهماً في كتاب سيبيويه ، بحث ، ص ١١٩-١٢٨ .
 (٦٥). الإنشاء في العربية ٥٤/
 (٦٦). كتاب سيبيويه ٧٣/١
 (٦٧). عشرون درهماً في كتاب سيبيويه ١٢٢/
 (٦٨). السابق ١٢٢/
 (٦٩). كتاب سيبيويه ٤٣٦/١

ثبت المظان

- أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني ، تح : هـ . ريتز ، ط٣ ، بيروت ، دار المسيرة ، د . ت .
 - الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ، د. خالد ميلاد ، ط١ ، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس ، ٢٠٠١م-١٤٢١هـ .
 - التفكير اللساني في الحضارة العربية ، د . عبد السلام المسدي ، ط١ ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، طرابلس ، ١٩٦٨م .
 - الخصائص ، ابن جنّي ، تح : محمد علي النجار ، دار الهدف للطباعة والنشر ، بيروت .
 - الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية ، د. محمد إبراهيم عبادة ، المعارف للنشر ، مطبعة بور سعيد ، ١٩٨٨م .
 - دلائل الإعجاز في علم المعاني ، عبد القاهر الجرجاني ، تح : محمد عبده ، ومحمد رشيد رضا دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٢م .
 - ديوان حاتم الطائي ، تح : فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت ، ١٩٦٩ .
 - شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
 - عشرون درهماً في كتاب سيبيويه ، مجلة المورد ، العراق ، مج:١٦ ، عدد:١ ، سنة ١٩٨٧ .
 - عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو ، اديث كيروزيل ، ترجمة : د. جابر عصفور ، دار افاق عربية ، بغداد ، ١٩٨٥ .
 - كتاب سيبيويه ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٨م .
 - لسان العرب ، ابن منظور ، تح : عامر أحمد صبور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣م -١٤٢٤هـ .
 - مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، د. محمود أحمد نطه ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م .
 - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث النقدي ، د. رمضان عبد التواب ، ط٣ ، القاهرة ، ١٩٩٧م . ١٤١٧هـ .
 - المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبيويه ، دراسة وتحليل ، د. غالب المطليبي ، و د. حسن عبد الغني الاسدي ، مجلة المورد ، العراق ، مج : ٢٧ ، عدد : ٣ سنة ١٩٩٩م .
 - مفهوم الجملة عند سيبيويه ، د. حسن عبد الغني الأسدي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .
 - منهج كتاب سيبيويه في التقويم النحوي ، د. محمد كاظم البكاء ، بيروت ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩م .

Abstract

Arab grammarians emerged from meticulous the – oretical origins that supported them with various an – alytical domains which encompassed all linguistic fields . this was achieved through realizing all fundament –al concepts of grammer . for all the pertinent domains , there were structural and semantic horizons that are agreed upon by linguists who concerned themselves with the linguistic and verified by use ; hence , approaching these requires exceptional efforts . Arab grammarians penetrated into these domains through adopting gram- matical activity . and philosophy to fathom the relat – ionship between the subject and object . they recognized that there in a significant structure covering these which follow one another in a linear relationship . Been In the present peper , we have introduced a new reading leading to a novel grammatical analysis abridging the gap between the traditional grammarians and modern . we have named this the theory of grammatical field which differs from the modern , for it concerns the semantic domain .